المحاضرة رقم (10): مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له

كثيرا ما نسمع في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد على الألسنة، وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات و الأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها، أو على الأقل الحد من تفاقمها.

أولا: تعريف التضخم

ان المعنى الشائع بين معظم العلماء هو: الارتفاع غير الطبيعي (غير مألوف) للأسعار ، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة ، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار ، ولكن لا يجوز تفسير أي ارتفاع بوجود تضخم.

يعرف **الكاردنير أكلي** التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار ، وإسنادا إلى هذا لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع ، و يضيف **أكلي** قائلا، أن هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم التوازن ، ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس لمعايير ساكنة.

يعرف **كورتير** التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الاسعار بالارتفاع واستنادا إلى **بيجوا** تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة.

كل هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود بالتضخم هو" ارتفاع الأسعار وليس الأسعار العالية، مشيرة إلى وجود حالة عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي".

ثانيا: النظريات المفسرة للتضخم

1- تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي:

ويقوم مضمون هذه النظرية على أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة والعكس في حالة انخفاض كمية النقود مع افتراض بقاء العوامل الأخرى العوامل الأخرى ثابتة، أي أن الأثر الوحيد للتغيير في كمية النقود وفقا للكلاسيكي هو التغير في المستوى العام للأسعار وذلك في فترة قصيرة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

2-تفسير التضخم في النظرية الكنزية

انتقد كينز ما جاء في النظرية الكمية للنقود في صورة معادلة التبادل لفيشر وكمبردج، حيث اعتبر أن سرعة التبادل غير ثابتة وقابلة للتكييف، وأكد أنه عند زيادة كمية النقود يؤدي ذلك بالضرورة إلى انخفاض في سرعة دورانها (V) وبالمقابل لن تكون هناك تأثير على الجهة المقابلة للمعادلة (فيشر) أي على المستوى العام للأسعار ، وبالتالي بين أن كمية النقود ، ليس لها الأثر الكبير على التغيير في المستوى العام للأسعار، أي أن ظاهرة التضخم لا ترجع بالأساس إلى الزيادة في كمية النقود، واعتمد في تحليله لظاهرة التضخم على العوامل التي تحكم مستوى الدخل الوطني النقدي، حيث أشار إلى أن التغيير في مستوى الدخل سوف يؤدي إلى تغيير أولا على مستوى الإنتاج وبعد فترة طويلة على المستوى العام للأسعار.

3-النظرية النقدية المعاصرة في تفسير التضخم

ظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية وعلى النظرية الكنزية ، اشتهرت باسم" النظرية المعاصرة لكمية النقود " أو ما يسمى" مدرسة شيكاغو "بزعامة" فريدمان "الذي استطاع وأتباعه النقديين من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي و الترويج للأخذ بأراء هذا المذهب الجديد من قبل الدول الرأسمالية للتخفيف من حدة أزمة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول.

يرى أنصار مدرسة شيكاغو أن النقود هي أصل من أصول المكونة للثروة تحقق عائدا معينا، ومن إسهامات مدرسة شيكاغو أيضا هو اعتبار سرعة دوران النقود غير ثابتة وإنما تمثل متغيرا مستقر، وبالتالي فإن الطلب على النقود يتم دراسته في إطار تسيير الثروة.

فريدمان اعتبر أن الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال، مما يجعل من النظرية الكمية المعاصرة نظرية للطلب على النقود وليس نظرية للأسعار.

من خلال نظريته الكمية للنقود توصل إلى أن : "كل تغيير في كمية النقود يؤثر بشكل واضح على الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار". فعلاقته ترى أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة.